

منتدى "المرأة العربية والمستقبل" في البيان الختامي

نظمت مجموعة "الاقتصاد والأعمال" و"مجلة الحساء" بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومجموعة MBC الفضائية "منتدى المرأة العربية والمستقبل" في 23 و 24 أكتوبر 2008 في بيروت بحضور حشد فاق الـ600 مشارك من 22 بلدا عربيا وأجنيبا. وأصدرت الهيئات المنظمة بياناً أوجزت فيه ما توصلت إليه من نتائج وهي الآتية:

1. الاهتمام الرسمي البارز والتمثل برعاية وحضور اللبنانية الأولى السيدة وفاء سليمان للمنتدى وأعماله، إضافة إلى المشاركة الواسعة في افتتاح المنتدى من وزراء من داخل لبنان وخارجه (الإعلام طارق متري، التربية والتعليم العالي بهية الحريري، الثقافة تمام سلام، المهجرين ريمون عودة، الدفاع الياس المرمثلا بالعقيد جمال سرحال، وزيرة الدولة للشؤون الحضرية في الحكومة الفرنسية فاضلة عماره، عضو مجلس الشيوخ الاردني رويده المعايطه، الوزراء السابقون جهاد أزور و وفاء الضيقة حمزة، الوزيرة الفلسطينية السابقة الدكتورة حنان عشراوي) مديرة شؤون المرأة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هناء سرور وعدد من سفراء الدول وعقيلاتهم فضلا عن نواب حاليين وسابقين.
2. الاهتمام الإعلامي الواسع بالمنتدى وفعالياته عبر التغطية التي قامت بها مجموعة الـ "ام.بي.سي" الإعلامية، ومشاركة عدد كبير من رموز الإعلام كالإعلامي جورج قرداحي، ومقدم البرامج زاهي وهبي وعدد آخر من الوجوه الإعلامية النسائية، إضافة إلى الاستقطاب الكبير الذي شهدته المنتدى لحشد من الهيئات النسائية والأهلية والنقابية والحقوقية والإعلامية.
3. تكريم ثلاث سيدات تقديرا لنشاطهن الاجتماعي والإنساني والوطني في بلدانهن، حيث تولت اللبنانية الأولى السيدة وفاء سليمان ووزير الثقافة تمام سلام ومدير عام مجموعة "الاقتصاد والأعمال" رؤوف أبوزكي تسليم دروع التكريم لكل من: وزيرة التربية والتعليم العالي في لبنان السيدة بهية الحريري، الأميرة نوف بنت فيصل بنت تركي آل سعود، وقد تسلمت السيدة الحريري الدرع نيابة عنها، ورئيسة اللجنة التنفيذية والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية في فلسطين، الوزيرة السابقة حنان عشراوي.
4. كما شهد المنتدى إطلاق الوزيرة الحريري مبادرة تكريم مجموعة "الاقتصاد والأعمال" و"مجلة الحساء" في الأول من شباط المقبل "يوم المرأة العربية".

الاستخلاصات الأساسية:

تضمن الملتقى سبع جلسات عمل على مدى يومين تناولت أبرز القضايا المتعلقة بالمرأة العربية، ويمكن إيجاز أبرز الاستخلاصات التي تم التوصل إليها بما يلي:

أولاً: التأكيد على أنّ قضية المرأة قضية اجتماعية عامّة بامتياز، وهي قضية الرجال والنساء معاً، والتكامل والمساواة بعيداً عن التمييز الجنسي خاصّة في مجال الحقوق أمان واجبان لتحسين وضع المرأة العربية. فعضوية المرأة في المجتمع والدولة لا تختلف عن عضوية الرجل فيهما، ولذلك فإن مساعي التنمية يجب أن تتجه إلى تنمية الجنسين على قدم المساواة.

ثانيا: ضرورة نشر الوعي بقضايا المرأة وبصورة مستمرة، ويتم ذلك عبر تعريف المرأة عن نفسها لأن تصوّر المرأة عن نفسها هو الذي يحدد تصوّر الرجل والمجتمع والدولة لها، وهو الذي يحدد موقفها من الرجل وموقف الرجل منها لاسيما وأنها أم الرجل ومربيته ومعلمته وشريكته في الأسرة وهي نواة المجتمع ككل.

ثالثا: التشديد على أهمية استكمال الإصلاحات والبرامج التي قامت بها العديد من الدول العربية والتي تهدف إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات حيث تمّ على المستوى الوطني إنشاء العديد من الآليات التنفيذية المعنية بهذا الأمر ولجان ومجالس لسيدات الأعمال، كما حظيت المرأة بحصة مهمة من مناقشات المجالس النيابية التي أسفرت عن إصدار ومراجعة قوانين الأسرة والعديد من القوانين التي تحقق العدالة للمرأة في إعطائها حقها كما يحصل عليه الرجل، وأهمّها القوانين المتعلقة بمنح الجنسية والمشاركة السياسية.

رابعا: الإشارة إلى الدور الريادي الذي لطالما لعبته المرأة في التاريخ العربي، والتنويه بالدور والمجهود الكبير الذي تقوم به حاليا في المجتمع وفي إبراز واقع عربيّ متجدّد تلعبُ فيه دورها الكامل، مع الحرص على تحفيز المرأة العربية على الإبداع والابتكار والمُساهمة بشكلٍ رياديّ في المجتمع والإعلام والأعمال وغيرها من ميادين الحياة انطلاقا من الاعتراف بقدراتها، والعمل على تسخير هذه القدرات في دفع عجلة التغيير نحو الأفضل.

خامسا: الحث على النهوض بواقع المرأة العربية، إذ يتبيّن أنه بالرغم من التقدم الذي تحقق فإن هذه المسيرة مازالت بطيئة، ولم تعد مشاركة المرأة العربية نسبة الـ 30 % في سوق العمل بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها ودخولها عالم المال والأعمال على سبيل المثال، كذلك الأمر بالنسبة للمشاركة السياسية حيث لم يزل دور المرأة محدوداً نسبياً على الرغم من التسهيلات التي اعتمدها بعض الدول لإتاحة الفرصة أمامها للعب دور أكبر في مختلف مواقع صنع القرار.

سادسا: التركيز على مفهوم القيادة (Leadership) عند المرأة العربية في القرن الواحد والعشرين، والعمل على إيجاد الطرق والآليات المناسبة لتطويرها من أجل أن تكون قادرة على لعب دور أكبر وأهم في العالم العربي ولاسيما في القيادة السياسية علماً أنّ المرأة تعمل من خلال منطلق توافقي أكثر من الرجل، كما أن البعد الإنساني لديها في اتخاذ القرارات أكبر من الرجل وهو ما يساعد على تحقيق القضايا الجوهرية عبر الحوار المثمر والبناء، وليس عبر القوّة.

سابعا: التأكيد على أن يُشكّل الاختلاف بين الرجل والمرأة (وليس الخلاف بينهما) نقطة انطلاق لعملية التغيير من أجل الوصول إلى التكامل في مختلف العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحميمية التي تجمعهما، وعلى أنّ حل مشكلات المرأة لا يمكن مواجهتها مع الرجل بالاستسلام، أو بالعنف، أو بالجدل، وإنما بالحوار والنقاش والانفتاح. والإشارة أيضا إلى الأهمية التي يلعبها العامل الاقتصادي في تغيير وضع المرأة لجهة تحسين حقوقها وتحقيق استقلاليتها وحرّيتها بحيث يؤدي إلى انخراطها في عملية الإنتاج والدورة الاقتصادية يفرض حكما في وقت لاحق تغييرا في وضعها القانوني والحقوقى أيضا، وبالتالي تحقيق انتفاع متبادل بين المجتمع والمرأة من خلال مشاركة الأخيرة بشكل أوسع في الأطر التفاعلية المنتجة للمجتمع.

ثامنا: دعا المنتدى إلى:

- وضع خطة وطنية للنهوض بالواقع السياسي للمرأة، وتحقيق التوعية السياسية لدى الجنسين، لأن المواطنة هي التي تتمكن من التغيير المرتجى في النفوس قبل النصوص.

- زيادة وعي المرأة العربية والمجتمع عبر نشر وتعليم المواثيق الدولية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الخاص للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، وذلك في المدارس والمعاهد والجامعات والإدارات العامة والخاصة وغيرها من المؤسسات.
- تعديل القوانين المتعلقة بالمرأة العربية بما يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان، والعمل على رفع التحفظات في البنود المتعلقة خاصة بالأحوال الشخصية والجنسية وإنشاء لجنة خاصة مهمتها متابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية.
- حماية ورعاية النساء المعنفات وإيجاد مؤسسات لهنّ كدور حماية تلجأن إليها عند تعرّضهن لأي نوع من العنف، وتعزيز دور المؤسسات الموجودة، مع وجوب تقديم المرأة بشكل أفضل في الأعمال الفنية وإبرازها كعنصر ايجابي في هذه الأعمال وليس كوسيلة لجذب الرجل إليها، حيث أنّ ذلك يُشكّل أحد الطرق الهامة لتثقيف كل من الرجل والمرأة جنسياً.
- إزالة المفاهيم الدونية للعلاقات الجنسية من الأذهان ونشر المفاهيم الراقية، ومباشرة المدارس تعريف الفتيات والفتيان على أجسادهم وعلى العلاقات النفسية والجسدية التي تربطهما، وتضمن ذلك المناهج التربوية مترافقا مع تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه ما يتم نشره على شبكة الإنترنت من "مواد غير أخلاقية" وذلك عن طريق المراقبة الرسمية لمنع المحظورات.
- عدم استغلال جسد المرأة في الإعلانات وجعله "سلعة" لأهداف تجارية، وضرورة تصويب دور الإعلام في التعريف عن المرأة وجمالها ودورها، مع التأكيد على أهمية تزويد الأبناء بالثقة بالنفس وتقدير الذات، ولاسيما من قبل الأهل.